المرونة والسياسات الشمولية في
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التعليق رقم 5
أيار 2021

LAU
الجامعة اللبنانية الأميركية
Lebanese American University
Institute for
Social Justice and
Conflict Resolution

النشاط المدني في ظروف غير مدنية في اليمن

د. ستايسي فيليريك ياداف
كليّات هوبارت ووليليام سميث

على مدى ست من أصل عشر سنوات مرّت على الانتفاضة اليمنية، كانت البلاد مُنهكة في حرب اقتصاصية، اتسمت بتجزئة نزاع متشعّب ومديد بات أكثر استعصاءً على الحلّ مع فشل كلّ جولة مفاوضات، وهو ما تدركه الأمم المتّحدة لا سيّما بعد استقالة ثلاثة مبعوثين خاصّين لإحياء جهود السلام وإنهاء الحرب، بحيث أصبح واضحاً أن التوصّل إلى سلام يحتاج إلى إعادة ضبط جهود الوساطة مع ما يتطلّبه الأمر من تركيز على دور الفاعلين المدنيين في اليمن لأسباب عملانية وسياسية.

النشاط المدني ومشاريع الانتماء المتنوّعة

يعتبر النشاط المدني من المفاهيم النيّرة للتفكير في مجموعة أعمال يقوم بها أفراد يقيمون في مجتمعات تعيش صراعاً مستمراً، ينجوون منه، ويسعون إلى تشكيل مستقبل يكون لهم القدرة على التأثير فيه. كذلك، يعبّر عن نشاط لا عنفي يشمل أنشطة قانونية وغير قانونية وأشكال مشاركة مؤسّسية وغير مؤسّسية تتحدّى الهيكليّات والمشاريع السياسية لجهات مختلفة، من ضمنها تلك المشاركة في الصراع، حتى أثناء النشاط ضمن إطار مفهومهم الخاص للحكم[i] أو بالتوازي معه. يعتمد النشاط المدني على العلاقات الشخصية والروابط الاجتماعية القائمة أساساً للحفاظ على الفضاء المدني أثناء فترات النزاع، وهو أمر مهمّ نظراً للتحدّيات العملانية التي تواجه التنظيم في ظروف عنفية.[ii]

تُعدّ كلّ النشاطات المدنية لا عنفية بطبيعتها، لكن النشاطات اللا عنفية ليست كلّها مدنية بالضرورة. يتميّز هذا المفهوم بـ "مدنيّته المُطلقة" أو خطابه وممارسته غير الإقصائيين، ولو أن مطالب إحقاق المدنية المُطلقة تبقى حظوظها ضئيلة. في الواقع، لا يتطلّب النشاط المدني "اتفاقاً أو إجماعاً ولا تجنّباً للحديث في قضايا خلافية"،[iii] وهو ما يجعله إضافة أساسية. كذلك، لا تهدف مشاريع الجهات المدنية إلى القضاء على المنافسين، بل تغيير الأنظمة التي استبعدت قطاعات المجتمع أو همّشتها. بهذا المعنى، يمكن للنشاط المدني أن يساعد في معالجة مُسبّبات النزاع المسلّح والمشكلات التي سبقت اندلاعه.

في الواقع، يمكن للنشاط المدني أن ينسف جسور الصراع عبر الزمان والمكان، وأن يمدّ جسوراً لمرحلة ما بعد النزاع من دون انتظار حصول السلام، خصوصاً أن هذا النشاط ممكنٌ بالتوازي مع الصراع العنيف. كذلك، لا تتطلّب جهود الجهات المدنية تنسيقاً وطنياً للإعلان عن مطالب مُرتبطة بالانتماء القومي. قد يبدو عملهم محلّياً ومُجزّأً إلى حدّ كبير، ولكنّه يساهم في تخفيف حدّة الصراع وتهيئة الظروف الداعمة لإنجاز مصالحة اجتماعية على المستوى الوطني. خلال التفاوض على التسويات، يركّز وسطاء السلام بشكل رئيسي على تفضيلات المشاركين في النزاع المسلّح واحتياجاتهم، وبالتالي يتغاضون عن الأهمّية الحاسمة لدور النشاط المدني خلال الحروب الهمجية. بمعنى آخر، إن عدم الالتفات إلى فعالية الجهات المدنية والتعامل مع مشاريعها السياسية بجدّية، يؤدّي إلى فشل وساطة السلام في معالجة إشكالية مُحيّرة تتناول هوية الجهات التي تركّز أولويّاتها على بناء السلام.[iv]

تستعرض الأقسام التالية بعض الطرق التي يعتمدها الفاعلون المدنيون لتشكيل آفاق السلام في اليمن، ما يجعل التغلّب على العوائق الهيكلية التي تحول دون التعرّف إليهم وإلى مشاريعهم أمراً أساسياً لنجاح الوساطة الدولية ومبادرات بناء السلام على حدٍّ سواء.

النشاط المدني كجسر مكاني

تُصنَّف "القبائل"، عادةً، ضمن الجهات المشاركة في الصراع عند تحليل سياسات النزاع في اليمن، من دون السؤال حتّى أو التحقيق في جهود نشاطها المدني. توضح ندوى الدوسري بأن القانون القبلي يميّز بوضوح شديد بين الحرّيات الفردية والمسؤولية الجماعية، فمن خلال تمكين الأفراد من اختيار تحالفاتهم السياسية، تتيح القبائل إمكانية وجود مساحات غير مُنحازة سياسياً تسمح للوسطاء بهيكلة المفاوضات والتوسّط في الاتفاقات. توثّق الدراسات عن القبائل الشمالية في اليمن الاقتصاد الأخلاقي الذي يعطي قيمة خاصّة للوساطة في النزاع، ما يجعل الوسطاء، لا المحاربين، أبطال قصص الحرب.[v] هناك ديناميكيّات مماثلة في أجزاء أخرى من اليمن، حيث تعتمد القبائل على ما وصفه أحمد ناجي بـ "مدوّنة السلوك" التي تلعب دوراً مهمّاً في خفض التصعيد وتجنّب الصراع. من هنا، لا يمكن اعتبار القبائل جهات مدنية بالكامل كونها تشارك في أعمال العنف في ظروف مُعيّنة، وكذلك لا ينبغي اعتبارها جهات مشاركة في الصراع بالكامل، بل يمكن تحديد دورها وتضخيمه في الوساطة والصراع، وبالتالي تعزيز الفضاء المدني.

النشاط المدني كجسر زمني

غالباً ما يفسّر النشاط المدني للنساء اليمنيّات من خلال العدسة الضيّقة لصراع البقاء، في تنكّر واضح للمشاريع السياسية المتنوّعة التي يلتزمن بها، وهو ما يعود ربّما إلى كلفة الحرب الباهظة التي تكبّدنها. ففي حين تساهم بعض النساء بشكل مباشر في الصراع، إلّا أن العديد منهن يعملن على إجراءات مدنية جوهرية تُعزّز بناء السلام، وتخطُّ بعضاً من المطالب التي ترسم مستقبل ما بعد الصراع. وهو ما يسلّط الضوء على الجسر الزمني للحراك المدني، إذ يعكس نشاط المرأة الديناميكيّات الهيكلية السابقة، بالتوازي مع الاستجابة لمقتضيات الحرب والسعي إلى تشكيل الفرص المستقبلية للعمل السياسي.

ساهمت الحرب في تغيير الممارسات الاقتصادية للمرأة في أجزاء مختلفة من البلاد. في الواقع، أدّى انهيار رواتب القطاع العام في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بعد العام 2016، إلى تحوّل العديد من نساء الطبقة الوسطى السابقة في صنعاء، اللواتي تركّز عملهن في هذا القطاع، إلى الإنتاج الاقتصادي المنزلي، بحيث أنشأت كثيرات أسواقاً للسلع والخدمات النسائية فقط، وروّجن لها عبر الشبكات الاجتماعية عبر الاستفادة من دعم زعماء القبائل المؤيّدين لهذا العمل المُنفصل مكانياً واجتماعياً. عند الحديث عن المستقبل، غالباً ما تعبّر النساء، في ظل هذه الظروف، عن رغبتهن في استعادة الوضع السابق أو بناء مؤسّسات تمكّنهن من استعادة أدوارهن السابقة. في المقابل، كان للحرب تأثير مغاير على نساء المجتمعات الريفية والحضرية في جنوب اليمن، اللواتي استُبعدن سابقاً من العديد من هذه الوظائف بسبب السياسات الرأسمالية المرّكزة، بحيث حصلن نتيجة الصراع على أدوار جديدة في القطاع العام، أو ضمن العمل الإداري للمجلس الانتقالي الجنوبي، أو مع المنظّمات الدولية التي نقلت مقرّاتها إلى عدن. وعلى الرغم من تنقّلهن وعملهن في مساحة ينعدم فيها الأمن، إلّا أنه بات لديهن تصوّرات مُتغيّرة عن قيمة عملهن، ويعبّرن عن رغبتهن في توسيع هذه المكاسب في بيئة ما بعد الصراع. مع ذلك، لا توجد حالياً أي أجندة وطنية نسائية نظراً للتشرذم الاجتماعي والسياسي الذي ولّدته الحرب، إلّا أن المقابلات واللقاءات الحوارية التي نظّمت مع نساء ورجال في الجنوب والشمال، تشير إلى أن عمل المرأة أثناء الحرب ليس مجرّد سعي للبقاء، بل ينطوي على موروثات مُعقّدة لنظام ما قبل الحرب، ويصيغ مطالبات تتماهى مع توقّعاتهن لنظام ما بعد الحرب.

عوائق النشاط المدني بين الفئات المُهمّشة

ساهمت ديناميكيّات الصراع في اليمن في زيادة ترسّخ بعض أشكال التهميش، ما أدّى إلى تضاؤل المساحة المُتاحة للنشاط المدني. وهو ما يبرز بوضوح بين المهمّشين، أو اليمنيين السود من أصول غير معروفة، الذين اختبروا نوعاً من الخضوع الطبقي ضمن المجتمع اليمني.[vi] يشكّل المهمّشون (يُعرفون أيضاً بالأخدام وهي صفة تُطلق عليهم ازدراءً) نحو 12% من مجمل سكّان اليمن، وقد عانوا تاريخياً من التمييز داخل مختلف القبائل المُنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

شارك المهمّشون في الحركة الثورية في العام 2011، وانتشرت المنظّمات التي يقودونها على نطاق وطني خلال الفترة الانتقالية. مع ذلك، استمرّت معاناتهم من التمييز والإقصاء خلال هذه الفترة. أدّى الاحتجاج العام إلى تعيين ممثّل رسمي عن المهمّشين في مؤتمر

الحوار الوطني، الذي أصدر توصيات عدّة لمعالجة التفاوتات الهيكليّة التي تمنع المهمّشين من الاستفادة الكاملة من حقوق المواطَنة اليمنية، ولكن لم يتم تبنّي هذه التوصيات في مسوّدة الدستور التي صدرت قبل اندلاع الحرب الحالية مباشرة.

أدّى التشرذم الاجتماعي والسياسي والمكاني الذي ميّز الصراع من حينها، إلى تشكيل الخيارات التي يواجهها الفاعلون المدنيون من مجتمع المهمّشين، إذ بات التنسيق على المستوى الوطني مستحيلاً بالنسبة لمعظم الفاعلين المدنيين في ظلّ الظروف الراهنة، وأكثر خطورة على المجتمعات المفصولة مناطقياً بحكم الاحتراب الداخلي. في الواقع، يعيش المهمّشون في جميع أنحاء اليمن، ولكنّهم يتركّزون بشكل مكثّف في منطقة تُهامة الواقعة على طول ساحل البحر الأحمر وفي سفوح التلال القريبة منها، وهو ما يعني أن اليمنيين السود تضرّروا بشدّة من الصراع العسكري المديد في مدينة الحُديدة الساحلية وحول مينائها، وفي المُخا في محافظة تعز التي نزح إليها الكثيرون في ظروف هشّة.

إلى ذلك، يواجه المهمّشون، على المستوى المحلّي، ضغوطاً للتخلّي عن أشكال مهمّة من النشاط المدني داخل مجتمعاتهم. توضح المقابلات التي أجريت مع الناشطين على طول ساحل البحر الأحمر اليمني الإحباط الذي يشعر به كثيرون نتيجة منعهم من قبل أطراف النزاع من القيام بأي عمل قد يُعتبر "سياسياً"، وكذلك أبلغوا عن تعرّضهم لضغوط من الوكالات الدولية المانحة لدفعهم إلى تقديم الإغاثة المباشرة والتخلّي عن النشاط الذي يهدف إلى معالجة قضايا أوسع تُعنى بتعزيز التماسك الاجتماعي. يشير منتقدو استراتيجيّات المانحين إلى أن المنظّمات الدولية "غالباً ما تُظهِر المهمّشين خلال جمع التبرّعات وفي الصور الدعائية التي توثّق الأزمة اليمنية"، فيما تسمح في المقابل "باستبعادهم عن أي مساعدة بشكل مُمنهج".

في المجمل، تتزايد المخاطر من أن تصبح أنماط التهميش السائدة التي تضرّ بالمهمّشين أكثر رسوخاً بسبب ديناميكيّات الصراع. على الرغم من نمو عشرات المنظّمات الرسمية المُهتمة بمعالجة مخاوف المهمّشين بين العامين 2011 و2014، وتطوير كوادر ناشطة ضمنهم، إلّا أن ديناميكيّات الصراع والتقسيم المناطقي وممارسات المانحين أفرغت المنظّمات المحلّية من قدرتها التشغيلية ورؤيتها السياسية. وهو ما يؤدّي بالتالي إلى تغاضي وسطاء السلام الدوليين عن تلبية مطالب هذه المجموعة الكبيرة من السكّان بالاعتراف بانتمائها اليمني.

النشاط المدني بين الإبداع والمصالحة

اكتسبت الفنون الأدائية الإبداعية مزيداً من الاعتراف بإمكانيّاتها في بناء السلام. في الواقع اليمني، تتمتّع الفنون الشفوية والأدائية، ولا سيّما الموسيقى والشعر، بمكانة راسخة داخل المجتمع باعتبارها وسيلة للتعبير عن ظروف الصراع، والتوسّط بين الجهات المشاركة فيه، وتقديم مجموعة من "طرق تخايل شكل الأمّة"[vii] إلى المجتمعات المحلّية المُتباينة. عملياً، باتت الفنون الأدائية والبصرية ملحوظة بشكل خاصّ خلال انتفاضة 2011 وبعدها، بحيث ساعدت العروض المسرحية التي قدّمت في ميدان التغيير في صياغة رؤى استشرافية حول التغيير الاجتماعي، فيما انتقدت وسائل الإعلام الجديدة وتعاونيّات صناعة الأفلام العملية الانتقالية التي تمّت بوساطة خارجية، وكذلك ساهم فنّ الشارع، باعتباره شكلاً من أشكال المساءلة، في توثيق حالات الاختفاء ودعوة الحكومة الانتقالية إلى اتباع نهج تعويضي عن انتهاكات النظام القديم.

منذ بداية الصراع الحالي في العام 2014، تميّز الفضاء العام بانعدام مُتزايد للأمن، ما جعل الفنّ الشعبي شكلاً من أشكال النشاط المدني المحفوف بالمخاطر وإنّما المؤثّر في آنٍ معاً، وفي حين يبرز بعضه في التعاونيات الفنية الصغيرة، إلّا أن غالبيته تتكشّف في الشارع وعلى الجدران. ينتقد فنّانو الشارع الدولة والمجتمع على حدٍّ سواء للمساعدة في صياغة رؤى متنوّعة لما يعنيه أن تكون "يمنياً". يؤكّد مراد سبيع، أحد أشهر رسّامي الجداريات في اليمن، أن أعمال فنّاني الشارع اليمنيين "تنتقد بوضوح آليّة العمل السياسي لدى جميع الأحزاب وتنقل تحذيرات الشباب غير المنتمين إلى أي حزب أو مجموعة سياسية أو أيديولوجية". هذا النهج من المواجهة غير الإقصائية يسلّط الضوء على منطق "المدنية المطلقة" ذات القيمة المضافة والمتأصّلة في أي نشاط مدني، إذ يتحدّى ويعيد صياغة وتحديد "من هم المهمّين" (من يجب الالتفات إليهم عند المضي قدماً) في السياسة اليمنية.

توثّق الأبحاث في مجال العدالة الانتقالية وبناء السلام دور الفنون في دفع عجلة المصالحة الاجتماعية، وتؤكّد أن هذا العمل لا يبدأ ضرورة بعد انتهاء الصراع، إذ يمكن أن يساهم توثيق أو تمثيل الأضرار غير المُعترف بها من وسطاء السلام، أو تعزيز المحاسبة من

خلال التعويض الرمزي، في بناء السلام والتماسك الاجتماعي بطرق مفيدة.[viii] مع ذلك، لا تعدُّ وظيفة الفنّ التوفيقية حتمية. يأتي الإنتاج الفني اليمني اليوم في سياق تقسيمات الحرب، بحيث تنعكس "الانقسامات السياسية والاجتماعية والجغرافية التي تفاقمت بسبب الحرب في الأعمال الفنية، وتكشف الانقسامات داخل المشهد الفني اليمني وبين الفنّانين". في بعض الحالات، خرج الفنّ من مجال النشاط المدني بعد استيلاء الجهات المشاركة في الصراع عليه، وعمل على "تشجيع العنف وزرع المزيد من الانقسام".

في الخلاصة، يمنح الفنّ منبراً للاهتمامات المُتداخلة لمجموعة من الفاعلين المدنيين، وقد لعب دوراً في تمثيل الأضرار المُختبرة ومستقبل ما بعد الصراع وفقاً لتصوّرات النساء والمهمّشين وغيرهم من المجموعات العاجزة بشكل منهجي ونظامي عن الوصول إلى مؤسّسات وساطة السلام وآليّاتها. في الواقع التوثيقي، تتجاوز الفنون النطاق الضيّق للمساءلة القانونية - التي تُفهم ضرورتها ولكنّها تبقى غير كافية لتحقيق العدالة بعد الصراع - نحو المصالحة الاجتماعية الأوسع التي تُعتبر شرطاً لسلام حقيقي.[ix]

نحو سياسة سلام جديدة

لا شكّ أن دمج المشاريع السياسية المتنوّعة للجهات المدنية اليمنية ضمن وساطة السلام لن يكون تمريناً خالياً من التعقيد أو السياسة، ولكنّه سوف يساعدها بشكل أكبر، وبالتالي سوف يؤدّي إلى تسييس عملية الوساطة لإنهاء الصراع بشكل أعمق، بما يدفع المفاوضين إلى تجاوز المعايير الضيّقة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216. من هنا، يتبيّن أن التسييس ليس سيّئاً في جوهره، خصوصاً أن الاعتراف بالمشاريع السياسية للفاعلين المدنيين يؤدّي إلى تعظيم قوّتهم، فيما تهميشهم، وهو ليس إلّا فعلاً سياسياً، يزيد من قوّة الجهات الأخرى، لا سيّما المُشارِكة في النزاع المسلّح أو التي تمتلك بالأساس إمكانية الوصول إلى السلطة عبر قنوات مؤسّسية مُعترف بها.

من غير الواضح بعد نوع وكمّ التشكيلات المحلّية التي قد تنتج في نهاية المفاوضات وبعد إبرام تسوية إنهاء الحرب في اليمن، على عكس النتيجة الوحيدة التي يفضّل النظام الحالي التوصّل إليها، وهي الدولة اليمنية الموحّدة، وإن كان يعمل في الوقت نفسه على تهميش أي حراك داعم للوصول إلى هذه النتيجة فعلياً. حالياً، لا يمتلك الخصوم الأساسيون في اليمن أي حافز للعمل مع الجهات المدنية إلّا بالقدر الذي يمكّنهم من خدمة أهدافهم الخاصة، في حين يمكن للوسطاء الدوليين تعزيز عملية بناء السلام من خلال الاعتراف بمن يعملون وفقاً لنهج غير إقصائي، وإعطائهم حصّة مُلزمة ضمن أي نظام جديد، والاعتراف بكرامة الآخرين حتى الذين يختلفون معهم بشدّة.

---

[i] Deborah Avant, Marie E. Berry, Erica Chenoweth, Rachel Epstein, Cullen Hendrix, Oliver Kaplan, and Timothy Sisk, "Introduction: Civil Action and the Dynamics of Violence in Conflicts," in *Civil Action and the Dynamics of Violence in Conflicts*, edited by Deborah Avant, Marie E. Berry, Erica Chenoweth, Rachel Epstein, Cullen Hendrix, Oliver Kaplan, and Timothy Sisk, Oxford University Press (2019), 3.

[ii] Avant et. al (2019), 20.

[iii] Avant et. al (2019), 4.

[iv] Lia Kent, "Transitional Justice and Peacebuilding," in *Introduction to Transitional Justice*, edited by Olivera Simic. London: Routledge (2017), 216.

[v] Shelagh Weir, *A Tribal Order: Politics and Law in the Mountains of Yemen*. University of Texas Press (2007), 215. See also: Steven C. Caton, *Yemen Chronicle: An Anthropology of War and Mediation*. Hill and Wang (2006). Marieke Brandt offers a more up-to-date account that specifically addresses the current conflict and its antecedents but shares this interpretation of the space for individual decision-making in the context of the tribal order. Marieke Brandt, *Tribes and Politics in Yemen: A History of the Houthi Conflict*, Hurst (2017), 20.

[vi] Gokh Amin al-Shaif, "Black and Yemeni: Origin Myths, Imagined Genealogies, and Resistance," Crown Center for Middle East Studies webinar, Brandeis University, March 23, 2021.

[vii] Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. University of Chicago Press (2008), 45.

[viii] Lisa Wedeen, *Peripheral Visions: Publics, Power, and Performance in Yemen*. University of Chicago Press (2008), 45.

[ix] Simic (2017), 224.